برنامج المرأة والمشاركة السياسية

المجتمع المدنى
والمشاركة السياسية للمرأة

إعداد

أ . د . حسن سلامة

أستاذ العلوم السياسية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الطبعة الأولى

٢٠١٣

١٥شارع محمد حافظ

متفرع من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة

ت: ٢٧٦٠٣٥٢٩-٢٧٦٠٣٥٨١ ف:٢٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

website:www.ncwegypt.com

عنوان الكتيب:

المجتمع المدنى والمشاركة السياسية للمرأة

المؤلف :

أ. د. حسن سلامة

أستاذ العلوم السياسية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الطبعة الأولى : ٢٠١٣

قائمة المحتويات

رسالة إلى القارئ	٥
مقدمة	٧
معنى المجتمع المدني.	٩
معنى المشاركة السياسية.	٩
الدستور فى مصر والمشاركة السياسية للمرأة.	١١
تعامُل المرأة مع البذور الجنينية للمجتمع المدنى فى القرن التاسع عشر.	١٤
نظرة المرحلة الانتقالية لعلاقة المجتمع المدنى بقضايا المرأة.	٢٣
المطلوب من منظمات المجتمع المدنى فى المستقبل.	٢٤

رسالــة إلى القارئ

حرصًا من المجلس القومى للمرأة، وتنفيذًا لخطته التى تم إقرارها من رئيس مجلس الوزراء فى ١٦ مارس ٢٠١٢ للنهوض بالمرأة المصرية وتنمية قدراتها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا تعزيزًا للقيم الديمقراطية، وبما يمكّنها من حل المشكلات التى تواجهها من خلال التعاون مع الأجهزة التنفيذية بالدولة وفروع المجلس بمحافظات مصر المختلفة.

وتفعيلاً لذلك نظم المجلس برنامجًا تدريبيًا للعام المالى الحالى ٢٠١٢/٢٠١٣ من خلال ٢٧ دورة تدريبية وورشة عمل، استفادت منها أكثر من ٢٦٩٨ سيدة وفتاة، بمختلف القرى والنجوع للتوعية بدور المرأة فى المجتمع وبحقوقها وواجباتها، شارك فيها متدربون من النقابات المهنية والرائدات الريفيات والأحزاب السياسية المختلفة والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

وتعظيمًا للفائدة المرجوة من هذه الدورات، تم اختيار نخبة متميزة من أساتذة الجامعات فى تخصصات مختلفة، لإثراء هذا البرنامج التدريبي، ومن ثَمَّ - ولأهمية الموضوعات التى تناولها هذا البرنامج -قرر المجلس إصدارها فى سلسلة كتيبات حفاظًا على المادة العلمية، ولضمان الاستفادة منها، وكذلك الاستعانة بها فى تعظيم إمكانات المرأة فى المرحلة الحالية من تاريخ الوطن ... وتتضمن هذه السلسلة الموضوعات التالية:

١- مفهوم المشاركة السياسية وتطبيقه على المرأة المصرية.

٢- المجتمع المدنى والمشاركة السياسية للمرأة.

٣- المفاهيم السياسية الكبرى.

٤- المرأة والنظم الانتخابية.

٥- الحملة الانتخابية "المفهوم – المراحل – خطوات التخطيط".

٦- التعريف بالنظام الانتخابى و التواصل مع الجمهور.

٧- الإدارة المحلية فى مصر.

٨- فن ومهارات القيادة.

السفيرة/ مرفت تلاوى

رئيس المجلس القومى للمرأة

مقدمة:

تكتسب العلاقة بين المرأة والمجتمع المدنى أهميةً كبيرةً فى الوقت الراهن لعدة أسباب:

- أن المرأة تمثل ٤٨٪ من إجمالى السكان، فهى - وفقًا للإحصاءات - تمثل نصف المجتمع وهو ما يعنى صعوبة تغييب جهودها أو عدم الاستفادة منها فى مختلف المجالات.
- أن النظام السياسى المصرى يشهد تغيرات مفصلية فى أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، وما يتلوها من محاولات بناء نظام جديد يتعين أن يكون للمرأة دورٌ فى رسم ملامحه.
- أن هذه التغيرات التى يشهدها النظام تستهدف فى المقام الأول تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات، خاصةً تلك التى كانت تعانى من القهر نتيجة موروثات ثقافية وعادات بالية.
- أن للمرأة المصرية تاريخًا ونضالاً موروثًا متميزًا تشهد به وثائق التاريخ القديم والحديث، وتنوعت صور هذا النضال مع تغير الظروف والسياسات الاجتماعية المحيطة، مع التأكيد على أن المكتسبات التى حققتها المرأة فى السنوات الأخيرة لم تكن نتيجة ارتباط بنظام أو قيادة بقدر ما كانت مرتبطة أيضًا بالكفاح المتواصل للمرأة فى شتى المجالات، ونجاحها فى إثبات جدارتها وكفاءتها.
- أن الحديث عن قضية المرأة يتعين أن يكون حديثًا موصولاً دائمًا وليس مؤقتًا موسميًا وهو حديث عن المجتمع بأسره، وليس عن فئة أو نوع فقط، حتى تترسخ قناعة أن للمرأة دورًا يتجاوز الأدوار التقليدية على أهميتها، ويتجاور معها فى الوقت ذاته.

- أن تتولد من خلال الحديث عن دور ومشاركة للمرأة فى مختلف المجالات، قناعةً لدى شريكها الرجل بأهمية هذه المشاركة انطلاقًا من حقيقة أن المشاركة ليست أن يمارس الرجل أو المرأة دورًا فقط؛ بل أن يسمح كل طرف لشريكه بممارسة دور مجاور أو مكافئ أو مساند.
- أن الألفية الثالثة - وعلى مدار اثنى عشر عامًا - شهدت متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت من قضية المرأة وأطروحات التمكين والمشاركة أولوية فى جدول أعمال الحكومات المختلفة، ونشير هنا إلى تأسيس المجلس القومى للمرأة عام ٢٠٠٠، كما جعلت أيضًا من تمكين المرأة قضية رئيسية على جدول أعمال مؤسسات المجتمع المدنى.
- أن ثمة تصاعدًا فى أعداد وأوزان المنظمات الحقوقية التى تُعنى بحقوق الإنسان وفى مقدمتها حقوق المرأة، وهو ما تزامن مع صدور وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية التى تضمنت تمكين المرأة بين قضاياها الثمانى، كتوجه للعالم حتى عام ٢٠١٥، مما مثل نقطةً مهمةً فى إثارة وعى المنظمات والقائمين عليها بأهمية قضية تمكين ومشاركة المرأة.
- أن هذا التصاعد فى أعداد وأوزان هذه المنظمات التى تُعنى بحقوق المرأة يترافق معه حالةً شديدةً من عدم الثقة بين السلطة والمجتمع المدنى فى مصر، تراوحت بين التشكيك فى تمويل بعض منظمات المجتمع المدنى وأجندة عملها أو محاولة الحد من المكتسبات التى حصلت عليها المرأة - على وجه الخصوص- خلال السنوات الماضية، بدعوى ارتباطها بأشخاص النظام السابق وهو زعم مردود عليه كما سلفت الإشارة.
- أننا حين نتحدث عن دور المجتمع المدنى فى دعم قضايا المرأة، فى مستهل سنوات

العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، ينبغى أن ننتبه للإمكانات والفرص المتاحة أمام هذا المجتمع المدنى، من التطور التكنولوجى العالمى، والذى فتح أمامنا آفاقًا واسعةً - من خلال الإعلام الإلكترونى والفضائيات - للتواصل، والتفاعل بين البشر وبين القضايا العالمية، وأبرزها مكافحة الفقر واحترام حقوق الإنسان من المنظور الشامل، وفتح الباب أمامنا للتشبيك، والتدفق الحر للمعلومات، بما يعنيه ذلك من قدرات أكبر للتأثير.

ما هو معنى المجتمع المدني؟

هو كمفهوم يُشير إلى تلك التنظيمات التى تُنشأ طوعًا بالإرادة الحرة المنفردة لأعضائها، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، من خلال روح من التسامح والود والحوار دون اللجوء إلى العنف.

ومع الإدراك - أيضًا - بتعدد فصائل هذا المجتمع المدنى فى مصر، كما تتعدد أهدافه ووظائفه، ومن أشهر فصائل المجتمع المدنى فى مصر وأكثرها انتشارًا جغرافيًا وزمنيًا ما يُطلق عليه الجمعيات الأهلية.

لماذا تنشأ الجمعيات الأهلية؟

تنشأ الجمعيات الأهلية لتلبية احتياجات مجتمعية معينة، يسعى المشاركون إلى تحقيقها من خلال تجمعهم فى هذا التنظيم، فهى لا تنشأ إلا بإرادات الأفراد المشاركين فيها وعن رغبة منهم فى تحقيق هدف «مجتمعى» مشترك، وبالتالى فهى الأقرب إلى تحقيق غايات مجتمعاتها المحلية والأقدر على التأثير فيها.

ما هو معنى المشاركة السياسية؟

هى سلوكٌ سياسيٌ يمارسه المواطنون طواعيةً، للمساهمة فى صنع السياسة العامة،

واتخاذ القرارات على كافة المستويات، واختيار النُخب الحاكمة فى مختلف المواقع، ومراقبة الأداء الحكومى، والتعبير عن الآراء فى وسائل الاتصال المختلفة، حول القضايا التى تفرض نفسها على أجندة اهتمامات الرأى العام.

ما هى العوامل المؤثرة فى المشاركة السياسية سواء للمرأة أو الرجل؟

ترتبط ممارسة هذا السلوك - أى المشاركة السياسية - بما يتمتع به المواطنون من وعىٍ بحقوقهم وواجباتهم السياسية، ودرجة اهتمامهم بالأحوال السياسية على أرض الواقع، واتجاهات الأفراد وآرائهم نحو مفردات البيئة السياسية المحيطة، بما تشتمل عليه من نُخبة حاكمة وأحزاب سياسية ونظام انتخابى، وما تتبناه الدولة من تشريعات وقوانين وأطر مؤسسية لتنظيم الممارسة الديمقراطية.

ما هى أبرز صور المشاركة السياسية؟

- الحرص على استخراج بطاقة الرقم القومى وبطاقة الانتخاب.
- المشاركة فى التصويت فى كافة الانتخابات الرئاسية والتشريعية والحزبية والنقابية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من انتخابات اختيار النُخب.
- مشاركة الأفراد فى عضوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المنظمات الفاعلة فى المجتمع.
- الترشيح لتمثيل أفراد المجتمع فى الانتخابات التشريعية والنقابية والحزبية وغيرها من هيئات تمثيل الأفراد.
- المشاركة فى صُنع السياسة العامة من خلال عضوية الهيئات التشريعية والأمانات العامة للأحزاب، ومجالس النقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية.

- المشاركة فى اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة من خلال عضوية العمل الحكومى والمناصب الإدارية العليا.
- المشاركة فى صياغة التشريعات والقوانين المنظمة لحياة المجتمع، وكذلك مراقبة الأداء الحكومى من خلال عضوية المؤسسات التشريعية فى المجتمع.

هل يسمح الدستور فى مصر بالمشاركة السياسية للمرأة؟

- قصر دستور ١٩٢٣ - وهو أول دستور مصرى فى القرن العشرين - ممارسة السياسة على الرجال فقط بمعنى الاشتراك فى الأحزاب أو الحياة السياسية.
- سعت الدساتير المصرية بدءًا من دستور ١٩٥٦م، للقضاء على التمييز ضد المرأة فى الحياة العامة والسياسية، فأقر هذا الدستور المساواة بين النساء والرجال فى الحقوق والواجبات، ونصت المادة (٤٠) على أن: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أوالدين أو العقيدة».
- نص قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦م، بتعديلاته الأخيرة حتى عام ٢٠١١، نص فى مادته الأولى: «على كل مصرى ومصرية بلغا ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه أو بنفسها الحقوق السياسية الآتية:
  - انتخاب رئيس الجمهورية.
  - انتخاب أعضاء مجلس الشعب.
  - انتخاب أعضاء مجلس الشورى.
  - انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية.
- ونصت المادة الرابعة من القانون ذاته على أنه: «يجب أن يُقيد فى جداول

الانتخابات كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور، وكذلك يجب أن يقيد من الإناث من قدمت بنفسها طلبًا بذلك»، وبذلك جعل هذا القانون القيد بجداول الانتخابات وجوبيًا بالنسبة للرجال، واختياريًا بالنسبة للنساء، مما يُعد تمييزًا ضد المرأة فى حينه.

- تم تدارك ذلك فى تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية عام ١٩٧٩م؛ حيث أصبح قيد المرأة وجوبيًا أيضًا، كما تم التأكيد عليه فى التعديل الأخير لقانون مباشرة الحقوق السياسية؛ حيث نص فى المادة الرابعة منه على أنه: «يجب أن يقيد فى قاعدة بيانات الناخبين، كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث».

- نص دستور ١٩٧١م فى المادة (٤٠) على أن: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة»، ونص أيضًا فى المادة (١١) على أن: «تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى كافة ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية».

- نص الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس ٢٠١١ فى المادة (٧) على أن: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» تأكيدًا على المساواة التامة بين الرجل والمرأة، حتى فى أثناء المرحلة الانتقالية التى تعبر بها مصر من نظام سياسى إلى آخر.

- أقر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣م، ومن بعده القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م بشأن

مجلس الشعب المساواة بين الرجل والمرأة فى حق الترشيح ونزل بسن المرشح إلى خمس وعشرين سنةً مما يعطى الفرصة للشباب من الجنسين للترشح وممارسة دور فى بناء مجتمع ونظام جديد.

- أقر الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس ٢٠١١ حق المرأة فى الترشح لمنصب رئيس الجمهورية؛ حيث نص فى المادة (٢٦) على أنه «يشترط فيمن يُنتخب رئيسًا للجمهورية أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد حمل أو أى من والديه جنسيةً أخرى، وألا يكون متزوجًا من غير مصرى وألا يقل سنه عن أربعين سنة ميلادية».

ما هى علاقة المرأة بالجمعيات الأهلية فى مصر تاريخيًا؟

- إن المرأة - تاريخيًا - يتوجه نشاطها، فى المجال العام، نحو المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدنى، وهى تسعى بذلك إلى اختراق العمل السياسى والتأثير من خلال قنوات «موازية» يعتبرها البعض قنوات «تعويضية»، بديلة عن غياب (أو ضعف) مشاركتها فى العمل السياسى، خاصةً الأحزاب، والمجالس التشريعية.
- التوجه التقليدى للمرأة - فيما نتوافق حوله حاليًا بالمجتمع المدنى - قد بدأ (واستمر أغلبها للحظة الحالية) عبر منظمات خيرية، تكتسب الطابع الدينى، ثم فى مجالات تتعلق بالأمومة والطفولة.
- إن النظم التى تشهد مركزيةً فى مختلف دول العالم (ومنها مصر) ينخفض فيها إلى حد كبير مشاركة المرأة فى العمل السياسى، وفى العمل العام، عبر منظمات المجتمع المدنى، بينما فى النظم التى تشهد «لا مركزية»، ومحليات قوية، تصبح فرصة النساء فى المشاركة والتأثير أكبر.

- إن المنظمات التطوعية التى عبّرت عن المرأة، من منظور مطالبها وحقوقها، لم تُشّكل فى أى لحظة «كيانًا متجانسًا»، وقد تبين من الدراسات فى الحالة المصرية، أن هذه المنظمات كان البعض منها يتسم بنزعة تحررية ليبرالية، والبعض الآخر اتسم بالصفة الدينية (سواء إسلامية أو مسيحية)، والبعض -أيضًا- تم إدماجه بالدولة وفقد استقلاله، والآخر سعى للاحتفاظ باستقلاليته، كذلك فإن قطاعًا من هذه المنظمات المعنية بالمرأة ركز على الخدمات، وآخر ركز على العمل الحقوقى... وهكذا فإنه لم يكن هناك حتى الآن، تواجد لقطاع أو كيان «متجانس»، من منظمات المجتمع المدنى، توافق بشكل كامل حول مطالب المرأة، وقضاياها، وأدوات التعامل معها.
- يرتبط بما سبق اختلاف استراتيجيات المنظمات المعنية بالمرأة، وفقًا للسياق الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

كيف تعاملت المرأة مع البذور الجنينية للمجتمع المدنى فى القرن التاسع عشر؟

- إن الانفتاح الأول للمرأة المصرية - على نفسها والمجتمع - قد بدأ فى القرن التاسع عشر، مع حركة التعليم والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- إن العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، كانت أدوات المرأة تتمثل فى «التواصل مع الأخريات ومع المجتمع» من خلال الثقافة والفكر والإبداع، والصالونات الثقافية، ثم كان تأسيس جمعيات خيرية نسائية عام (١٨٩٦).
- هناك اختلاف بين الباحثين فى إبراز الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للنساء الرائدات فى ذلك الوقت، والبعض يرى أن البداية كانت فى الطبقة العليا الارستقراطية، وبعض الأميرات من الأسرة المالكة، ويرى - أيضًا - أن

رموز الطبقة المتوسطة من النساء قد ارتبطت من القرن العشرين بكتابات أخرى ترى أن البدايات كانت قد شهدت - أيضًا - قيادات ورائدات من الطبقة المتوسطة.

- إن الشواهد التاريخية الموثقة تقول لنا أن عشرات من النساء الأثرياء كانت لهن إسهامات قيّمة فى مجال «الوقف»، والأهم أن المبادرات التطوعية للمرأة اتسمت بدرجة عالية من النضج (الأميرة فاطمة ابنة الخديو اسماعيل تبرعت بأرض وأموال لبناء جامعة فؤاد الأول، وهى أول جامعة مصرية).

- إن الشواهد التاريخية - أيضًا - تقول لنا أن المنظمات المبكرة المعبرة عن المرأة، كانت طريقة مشروعة، ومقبولة اجتماعيًا لتوفير أدوات المشاركة والتأثير للنساء المصريات.. الأكثر من ذلك حرص المرأة منذ القرن التاسع عشر - وهى البذور التاريخية للمرأة فى العمل الأهلى - على إبعاد صفة عملها فى المجال السياسى (إصدار هند نوفل مجلة «الفتاة» عام ١٨٩٢، وكتابة أنها ليس لها «أهداف سياسية»..) وهو اتجاه قائم - إلى حد ما حتى - الآن.

- حين نصل إلى مطلع القرن العشرين: تتبلور عشرات من المنظمات التطوعية المعنية بالمرأة، بدءًا من العام ١٩٠٤، تدعو الأميرة «عين الحياة» مجموعة من السيدات المصريات لتأسيس مستوصف (مبرة محمد على) ثم تؤسس السيدة «هدى شعراوى» (١٩٠٦) أول ناد رياضى للسيدات، وكان الهدف الضمنى له توفير مكان لاجتماع النساء معًا فى سبيل نهضتهن، إلا أن التقاليد لم تقبل هذا التوجه، ثم فى عام ١٩٠٧ تم تأسيس جمعية الشفقة بالأطفال (السيدة «زينب أنيس»)، ثم جمعية المرأة الجديدة (١٩٠٩).. وهكذا تتوالى المنظمات النسائية أو الجمعيات النسائية، ومنذ مطلع القرن العشرين.. صاحب ذلك افتتاح الجامعة

المصرية عام ١٩٠٨، وتنظيم محاضرات للسيدات، ثم قرار الجامعة بإنشاء فرع نسائى واظبت فيه نساء رائدات للحركة النسائية فى مصر، السيدات (هدى شعراوى، نبوية موسى، ملك حفنى ناصف)... إلا أن أصواتًا محافظة ارتفعت لمنع المرأة من الحضور للجامعة، لأن ذلك سيؤدى إلى خروجهن عن العفاف والآداب التى تتحلى بها كل قابعة بالمنزل، المفارقة هنا أن سيدةً مصريةً هى التى قدمت من مالها الخاص أكبر تبرع يسمح ببناء الجامعة المصرية، ثم يتم التراجع. فى ذلك الوقت. عن تعليم المرأة بالجامعة.

- إن الجمعيات التى تأسست فى هذه الفترة لم تكن فقط بالعاصمة، بل امتدت إلى الإسكندرية (جمعية ترقية الفتاة) وإلى المحافظات (فى طنطا تأسيس جمعية اتحاد ترقى المرأة المصرية المتنوعة)، وحتى الوجه القبلى (أسيوط).
- تأسست جمعيات ذات طابع إسلامى فى مطلع القرن العشرين (نهضة السيدات المصريات برئاسة لبيبة أحمد) وأخرى ذات طابع مسيحى (جمعية يد المساعدة الإنسانية وغيرها) وكان توجهها العام العمل الخيرى، والعناية بالطفولة والأمومة.
- هذه المرحلة الأولى فى القرن العشرين، بدا فيها بوضوح عناصر الطبقة المتوسطة المصرية، وأخرى من الطبقة الارستقراطية.
- ينتهى الربع الأول من القرن العشرين، بتأسيس الاتحاد النسائى الذى تبنى مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية، لدعم حقوق المرأة فى العمل والتعليم وتعديل قانون الأحوال الشخصية.
- شهد الربع الثانى من القرن العشرين (١٩٢٣ – ١٩٥٢)، انعكاسات «خطاب تنافسى» على أوضاع الجمعيات الأهلية، تمثل فى تنامى فى عدد وأنماط

الجمعيات النسائية وامتدادها إلى مختلف المحافظات، حتى أسيوط (فروع جمعية العمل لمصر).

- تبنى أدوار «حقوقية ودفاعية» بالمعنى المتعارف عليه حاليًا، واستهداف صناع القرار للتأثير فى التشريعات (الاهتمام بتدريس مواد تربوية ضمن وزارة المعارف، التصدى القانونى بشكل أكبر لتجار المخدرات، الارتقاء بالأطفال، تعديلات فى قانون الأحوال الشخصية...إلخ).
- تطور مبكر غير مسبوق بوضع الشابات المصريات، من خلال تأسيس جمعية الشابات المصريات (١٩٢٩) ورأستها شابة فى عمر ٢٢ عامًا.
- تأسيس تجمع الأخوات المسلمات (١٩٣٢) فى الإسماعيلية، وجمعية السيدات المسلمات التى قادتها السيدة «زينب الغزالى» والتى كانت من قبل عضوًا فاعلاً فى الحركة النسائية ضمن الاتحاد النسائى، ثم انشقت عنه، وكانت هذه الجمعيات تطرح خطابًا تنافسيًا للمنظمات النسائية الليبرالية وأبرزها «الحزب النسائى الوطنى» برئاسة السيدة «نعمت هاشم» ورابطة خريجات الجامعات والمعاهد والجمعية الوطنية النسائية وغيرها، ثم جمعية بنت النيل ١٩٤٩ برئاسة السيدة «درية شفيق».
- الفترة التاريخية الثالثة محل الاهتمام هى ما بعد ثورة ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ والتى شهدت تناقضًا بين اتجاه حكومة الثورة لتحقيق مكاسب للمرأة فى التعليم والعمل والرعاية الاجتماعية، وبين ما يُعرف بـ « تأميم العمل الأهلى» أى تصفية بعض الجمعيات ومنها المتعلقة بالمرأة، ثم دمج الأنشطة الخاصة بها فى الدولة.. ومن جانب آخر فإن هذه الفترة شهدت تراجعًا كبيرًا فى عدد الجمعيات والمبادرات الأهلية، وتراجع العمل التطوعى فى كافة المجالات.

- كانت فترة السبعينيات مرحلةً انتقاليةً فى إطار اتساع نسبى لمساحات الحريات والنظام الحزبى، والأهم التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهى فترة ما يُعرف بتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى.
- حدث تزايد نسبى محدود فى إجمالى عدد الجمعيات الأهلية، وإلى جانبه بروز عدة منظمات نسائية جديدة على الساحة، أدارت دفة التحول للمرحلة التالية فى الثمانينيات والتسعينيات ومطلع الألفية الثالثة.

هل هناك منظمات مجتمع مدنى معنية بالمرأة وأخرى معنية بالرجل؟

المنظمات المعنية بالمرأة هى منظمات تطوعية إرادية، تتوافق حول أهداف محددة تؤثر إيجابًا على أوضاع المرأة والنهوض بها، وهى مستقلة ذاتيًا عن الحكومة لا تسعى للربح، وتستهدف تحقيق نفع عام أو مصلحة عامة، وقد تركز فقط على فئات مهمشة من النساء.

ما هى مجالات نشاط المنظمات المعنية بالنساء؟

- مجالات نشاط تقليدية: تضم منظمات العمل الخيرى (وأغلبها له الصبغة الدينية أو تستند على وازع دينى) ومنظمات العمل الخدمى والرعائى.
- مجالات نشاط حديثة، يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين، وهما: منظمات تستهدف تمكين المرأة (توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها والاعتماد على الذات) ومنظمات حقوقية دفاعية Advocacy لمناصرة المرأة والأخيرة تتضمن التوعية والتثقيف، المساعدة القانونية للمرأة، حماية النساء من العنف، حقوق المرأة السياسية التأثير فى التشريعات لمناصرة المرأة، مراكز دراسات تتوجه نحو بناء قاعدة معرفية عن المرأة وضمان تدفقها لإبراز قضاياها والتأثير فى السياسات وضمان تكافؤ الفرص.

ما هو عدد الجمعيات الأهلية - بصفة عامة - فى مصر حتى الآن؟

- إن البيانات الرسمية لوزارة الشئون الاجتماعية، تعلن أن عدد الجمعيات الأهلية فى مصر فى أحدث تقرير هو ٤١ ألف جمعية أهلية مسجلة قانونًا حتى تاريخ كتابة هذه السطور (٢٠١٢).
- ينظم عمل هذه الجمعيات القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وهو القانون المطبق حاليًا بعد القانونين رقمى ٣٢ لسنة ١٩٦٤، ١٥٣ لسنة ١٩٩٩.

ما الذى تقوله المؤشرات الرسمية حول توزيع الجمعيات الخاصة بالمرأة؟

- البيان الرسمى لوزارة الشئون الاجتماعية يرصد ١٢٤ جمعيةً أهليةً تنشط فى مجال المرأة فقط، بالإضافة إلى ١٠ مؤسسات أهلية نشطة فى مجال المرأة أيضًا.
- البيان نفسه يتضمن ١٠ جمعيات أهلية متخصصة فقط فى رعاية المرأة المعيلة، وهو نشاط جديد مستقل حرصت الوزارة على توثيقه (أى أن الإجمالى ١٤٤ جمعيةً نشطةً فى مجال المرأة فقط).
- ترصد بيانات وزارة الشئون الاجتماعية لعام ٢٠٠٩، ١٥٠ جمعية تنمية محلية فى مختلف المحافظات (القرى، المراكز . المحافظة) تنشط فى مجال النساء المعيلات لأسر (إلى جانب أنشطة أخرى).
- تحليل التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية التى تنشط فى مجال المرأة فقط، يكشف عن عدم توازن وخلل فى التوزيع بين المحافظات خاصةً الأكثر فقرًا.

القاهرة	٢٤
الجيزة	١٤
القليوبية	٦
الإسكندرية	٤
البحيرة	٢
الدقهلية	٤
المنوفية	٤
الشرقية	٤
دمياط	٢
الإسماعيلية	٤
السويس	١
كفر الشيخ	٣
بورسعيد	١
الوادى الجديد	٢
الفيوم	٩
سوهاج	١٢
قنا	٢٣
بنى سويف	٨
المنيا	٦
أسيوط	٤
أسوان	٤
شمال سيناء	٣
الإجمالى	١٢٤ جمعية
+	١٠ تخصص واحد فى النساء المعيلات لأسر
+	١٠ مؤسسات أهلية
١٤٤ جمعية ومؤسسة أهلية معنية بالنساء فقط	

ما هى مجالات الاهتمام ذات الأولوية للمنظمات المعنية بالمرأة؟

- الاهتمام بالنساء المعيلات لأسر (تمكين اقتصادى بالأساس).
- دعم ومساندة النساء العاملات.
- تنمية المرأة الريفية.
- النهوض «بالمرأة والطفل والأسرة» (فى سياق واحد).
- مجالات تنموية عامة تستهدف المرأة (مكافحة الأمية، تعليم، تدريب، تأهيل للعمل...).
- مجال الصحة الإنجابية للمرأة ومحاربة العادات الضارة.
- البيئة وتوعية ومشاركة المرأة للحفاظ على البيئة.
- عمل خيرى يستهدف النساء فقط، ورعاية اجتماعية.
- تثقيف وتوعية حقوقية.
- دفاع عن حقوق ومطالب المرأة.
- مساندة قانونية.
- مؤسسات ومراكز بحثية لخدمة قضايا المرأة.

كيف نفهم البيانات السابقة؟

- جيل العمل الخيرى والرعائى، وهو الجيل الأول تاريخيًا فى المنظمات التطوعية، مازال ممتدًا فى أشكال مختلفة، وبوزن كبير فى مجال رعاية المرأة والطفولة معًا.
- جيل المنظمات الخدمية، فى مجال المرأة، يتوجه إلى خدمات الصحة الإنجابية

بشكل أساسى، وإلى جانبه منظمات تهتم بمساعدة وتنمية المرأة العاملة.

- جيل المنظمات التنموية فى مجال المرأة، توجه اهتمامها الأول إلى النساء المعيلات لأسر (١٧٪ تقريبًا فى مصر).
- فى إطار المنظمات التنموية نفسه، يقع الاهتمام بالمرأة الريفية والنهوض بها (٢٥ جمعية لتنمية المرأة الريفية ضمن منظومة جمعيات المرأة فقط)، كذلك جمعيات نشطة فى مجال البيئة، مصنفةً على أنها تتوجه للمرأة فقط.
- منظمات حقوقية معنية بالدفاع عن قضايا المرأة، وتقديم المساعدة القانونية لها، وتثقيفها، هذا النمط محدود ضمن منظومة الجمعيات المصنفة (وفقًا لوزارة الشئون الاجتماعية) بأنها تتوجه للمرأة، وذلك لسببين، أولهما: أن الغالبية العظمى من المنظمات التنموية المذكورة تنشط - أيضًا - فى العمل الحقوقى والدفاعى فى مجال المرأة، ثانيهما: أن بعض المنظمات النشطة فى المجال الحقوقى غير مسجلة وفقًا لقانون الجمعيات أو لم توفق أوضاعها القانونية تبعًا للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

وفى هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن مجالات النشاط الحقوقية والتنموية هى التى تستهدف « تمكين المرأة» والتمكين هنا يتوجه نحو أبعاد اقتصادية (الدخل وفرص العمل) أو اجتماعية وثقافية (التعليم، الصحة، الوعى بالذات) أو سياسية (للدفع نحو المشاركة السياسية، والتأثير فى السياسات والتشريعات) أو حقوقية (مساعدة قانونية، دفاع عن مطالب..إلخ).

ما هى عضوية النساء فى الجمعيات الأهلية؟

عضوية المرأة فى الجمعيات الأهلية فى مصر، حوالى ٢٠٪ فقط، بينما الذكور ٨٠٪.

يمثل الذكور ٩٠٪ من أعضاء مجالس الإدارة، وتمثل النساء ١٠٪ فقط فى المواقع القيادية.

كيف تنظر المرحلة الانتقالية لعلاقة المجتمع المدنى بقضايا المرأة؟

إن من أهم القضايا الملحة فى المرحلة الانتقالية التى نعيشها الآن، هو دور منظمات المجتمع المدنى فى بناء الوعى لدى النساء بأهمية المشاركة فى الحياة السياسية، وأن جزءًا كبيرًا من مستقبل النساء مرهون بهذه المشاركة، وهذا يتطلب تشجيع ودعم للنساء على المشاركة سواء بالتصويت أو الترشيح فى الانتخابات أو الانضمام إلى الأحزاب أو دعم الجمعيات لوعى النساء عبر الندوات واللقاءات المختلفة، وأيضًا مراقبة مواقف القوى السياسية المختلفة من قضايا النساء، ومدى إدماجها لهذه القضايا فى برامجها، ووجود للنساء فى الهياكل التنظيمية لهذه الأحزاب، فتبنى منهجية حقوقية تراعى النوع من العوامل الهامة الضامنة لحدوث تحول ديمقراطى حقيقي.

هل هناك استراتيجية لتعامل المجتمع المدنى مع قضايا المرأة؟

يمكن التفرقة بين استراتيجيتين رئيسيتين، لمواجهة قضايا المرأة من خلال منظمات المجتمع المدنى، أولاهما: استراتيجية إشباع الاحتياجات الأساسية، ثانيهما: استراتيجية تمكين المرأة. تعنى الأولى التركيز على إشباع احتياجات أساسية (مأكل، ملبس، مساعدات)، وبالتالى هى آليات «تسكين» وليست تغييرًا ونهوضًا وتتبنى الثانية توجهًا نحو التغيير والتمكين، الذى يشير إلى « تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية، وتمكينهن من التأثير فى العملية التنموية وممارسة حق الاختيار».

ما هو المطلوب من منظمات المجتمع المدنى فى المستقبل وعلى الأخص المنظمات النسوية والحقوقية؟

نشير إلى أنه لابد من تطوير رؤية استراتيجية شاملة للتعامل مع التحديات التى تواجه قضايا المرأة حاليًا، تقوم على تحليل هذه التحديات فى سياقها العام بدون اجتزاء، وتقدم رؤى تتسم بالشمول إزاء المستقبل، وتتعدد المحاور المطلوب التعامل معها عند صياغة مثل هذه الاستراتيجية فى:

١- تفنيد ومقاومة الخطابات الرجعية المنتشرة الآن عن المرأة، والعمل فى إطار قاعدة المواطنة وهى السياق الأعم والشامل الذى يجب التمسك به بقوة.

٢- العمل على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية والتنموية، من علاقة تقوم على الشك والتكبيل والتقييد والتهميش، إلى علاقة متوازنة تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل، وهذا لن يحدث إلا بإدراك صانعى السياسات أن المجتمع المدنى شريك أصيل فى عملية صنع القرار ورسم السياسات.وهو ما يستدعى بالضرورة العمل على التعديل الجذرى لقانون الجمعيات الأهلية، بشكل يحترم استقلالية العمل الأهلى ويتيح للمجتمع المدنى الفرصة كاملةً للمشاركة فى صياغة المستقبل مع الدولة.

٣- تعزيز قيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة بين كافة الشركاء: الدولة بمؤسساتها والمجتمع المدنى بمنظماته؛ من خلال توفير نظم تتيح لكل منهم القيام بدوره الرقابى على الطرف الآخر.

٤- تعزيز الدور التشريعى للمنظمات النسوية، من خلال ممارسة الضغط على المشرع للحفاظ على ما تحقق من مكتسبات، ومن خلال السعى لتكوين مجموعات متخصصة تتواصل مع المشرع للدفاع عن قضايا المرأة دفاعًا يستند إلى أدلة علمية.وهو ما يرتبط بدعم تحالفات المنظمات النسوية التى تشكلت

عقب الثورة، ومنها تحالف نساء من أجل مصر الذى نشأ فى فبراير ٢٠١١ للدفاع عن مكتسبات المرأة المصرية.

- العمل على متابعة مواقف الأحزاب وبرامجها من قضية المرأة وحقوقها وبيان مواقعها فى قوائم الترشيح للانتخابات.
- عقد الندوات واللقاءات التى تركز على دور المرأة فى الحياة السياسية بوصفها مواطنًا كامل الأهلية على أن يشارك فى حضورها الرجال والنساء معًا.
- توزيع الإصدارات التى تقنع الأطراف ذات الصلة بدور المرأة فى الحياة السياسية المصرية وضرورة تمتعها بالمواطنة الكاملة.
- عقد الندوات والدورات التدريبية التى تساعد على تصميم برامج انتخابية مؤثرة فى جموع الناخبين وكيفية استخدام أساليب الحشد والتأييد لقضايا المرأة خلال المرحلة المقبلة.
- العمل على التنشئة على الديمقراطية والحوار فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين خاصة بالنسبة للمرأة وتحاورها مع الطرف الآخر، فمنظمات المجتمع المدنى - وفى موقع القلب منها الجمعيات الأهلية - تعد المستويات الأولية لتعليم الديمقراطية والتنشئة عليها، فتصقل المواطن بالأسلوب الديمقراطى عند إبداء الرأى والتدريب على أساليب التفاوض الجماعى بدلاً من اللجوء إلى العنف، مع تأكيد أهمية التراضى كآلية للوصول إلى حلول وسط فى حالة اختلاف الرأى أو المصالح، مع التركيز على قيم المشاركة فى الحياة العامة والتكافل الاجتماعى، فالديمقراطية - فى هذا السياق - نظام وأسلوب حياة ينهض على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية والأشكال المؤسسية التى تحشد تلك القيم وتعيد إنتاجها بشكل مستمر، ويمكن أن تتم التنشئة على الممارسات الديمقراطية فى منتظمات المجتمع المدنى - خاصة

الجمعيات - من اعتماد القدوة حافزًا على هذه الديمقراطية، بمعنى أن سيادة الديمقراطية الداخلية فى تلك الجمعيات كفيل - ولو بقدر ما - بتعزيز القيم الديمقراطية فى نفوس أعضائها.

وليس بخاف أن قدرة الجمعيات الأهلية على تدريب المواطن العادى على القيم والممارسات الديمقراطية يمكن أن يفوق قدرة الأحزاب أو النقابات فى بعض الأحيان ارتباطًا بطبيعة وضعها من حيث محدودية عدد أعضائها من ناحية، وتركيزها على قضية محددة فى الأغلب، ومن ثَمَّ تضحى العلاقات بين أعضائها أكثر كثافة علاوة على ما تتسم به من طوعية الانضمام والتى تسهم فى ترابط أعضائها لتحقيق مصلحة مشتركة مما يجعلهم أكثر فعالية للتطور والتعليم والتربية السياسية الديمقراطية، إن جاز التعبير.

ونشير فى هذا الصدد إلى أن نجاح تلك الجمعيات كأبرز فصائل المجتمع المدنى فى القيام بدورها فى التنشئة على الديمقراطية - ومن ثم سد المنافذ المؤدية إلى الإرهاب والعمل العنيف - ترتبط بالأساس بعاملين مهمين:

- البيئة السياسية المحيطة من خلال علاقة تلك الجمعيات أو المنظمات بالدولة ومدى سماح النظام السياسى لتلك الجمعيات للقيام بدور مرغوب فى التنشئة على الديمقراطية أخذًا فى الاعتبار أن تلك المنظمات/ الجمعيات ترتبط بالإطار القانونى الذى تحدده الدولة.
- القدرة الذاتية لتلك الجمعيات/ المنظمات ومدى ارتباطها بمؤسسات أخرى يمكن أن تسهم فى تدريب المواطن على فهم حقوقه، وذلك بالتنسيق مع مناهج المدارس والجامعات وهى مهمة ليست بالسهلة وتحتاج إلى تضافر كافة الجهات.

العنوان: ١٥شارع محمد حافظ متفرع من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة

ت: ٣٧٦٠٣٥٢٩-٣٧٦٠٣٥٨١- ف: ٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

website: www.ncwegypt.com